الإدارة المركزية لدراسة الجدوى
وقياس التكاليف الاستثمارية
الإدارة العامة لدراسات الجدوى الاقتصادية

ملخص دراسة جدوى مبدئية عن نشاط

(مشروع انتاج المربى)

(مايو ٢٠٢٤)

استثمر في مصر

تقـــــــرير

ملخص نتائج دراسة جدوى مبدئية عن نشاط

(انتاج المربى)

قطاع الصناعات الغذائية

وصف عام عن المشروع محل الدراسة:

- يستهدف المشروع انشاء مصنع لانتاج المربى حيث يقدم المشروع مجموعة متنوعة من النكهات المتعددة للمربى مثل الفراولة والمشمش والتوت و الكريز و الخوخ باستخدام مكونات عالية الجودة من الفاكهه الطازجة وفقا لمواسم زراعتها.

- تعرف المربّى بانها إحدى المنتجات الصناعيّة التي يتمّ تحضيرها بشكل أساسي من أنواع الفواكه المُختلفة، والسكر الذي يقوم بدوره بحفظ الفاكهة من التلف و الفقد وتخزينها على شكل (مربّى) لعدّة أشهر وعلى درجة حرارة عاديه في قوام متوسط اللزوجه.

- إن مشروع انتاج المربى يعتبر احد المشروعات التي تتطلب راس مال بسيط للبدء و يعتبر منتج المربى من المنتجات الغذائية المطلوبة بقوة وتحظى بإقبال كثيف من مختلف الفئات العمرية؛ إذ تُستخدم منتجات المربى في المنازل والفنادق والمطاعم ، وقد ينعكس هذا الإقبال وزيادة الطلب على معدلات الربح وحجم الإيرادات، بالاضافه الى أن منافع مشروع انتاج المربى لا يقتصر فقط على تحقيق الأرباح، بل يعمل على تشجيع المزارعين على مواصلة الإنتاجية وتعزيز فرص النمو لسوق الفاكهة على المستويين المحلي والعالمي.

- وفقًا للإحصائيات العالمية يُقدر حجم سوق المربى بنحو ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يصل حجم هذا السوق إلى ١٨,٤ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٦، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب نسبته ٥,٧٪ خلال الفترة المتوقعة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٦، ونظرًا لأن المستهلكين يُركزون على أنماط الحياة الصحية فقد زاد استخدام المربى على مر السنوات الماضية.(١)

- يتم استهلاك غالبية منتجات المربى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية، وتُعتبر فرنسا المساهم الرئيسي من حيث الاستهلاك .

- يعد قطاع الزراعة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري حيث تبلغ نسبة التوظيف فيه نحو حوالي ٢٧٪ في عام ٢٠٢٣ وهي أعلى حصة توظيف من بين القطاعات الاقتصادية.

- وصلت الرقعة الزراعية في ٢٠٢٣ إلى ٩,٧ مليون فدان، بينما تبلغ المساحة المحصولية ١٧,٥ مليون فدان حتى ٢٠٢٣ .

- تتكون المواد الخام الرئيسية اللازمة لإنتاج المربى من البرتقال والتوت والفراولة والخوخ والمشمش وغيرها من الفواكه التي تحتوي على نسبة عالية من البكتين، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض المواد الأخرى التي تدخل في صناعة المربى، وهي: السكر، وحمض الستريك.

(١) موقع رواد الاعمال

(البيانات الواردة بالدراسة تعد بيانات تقديرية استرشاديه مبدئية وفقا للبيانات المستمدة من الجهات المختصة وذلك لأغراض الترويج للفرص الاستثمارية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ولا يجوز استخدامها امام البنوك او القضاء او ايه جهة حكومية او ايه جهات اخري)

منتجات المشروع محل الدراسة:

- يهدف المشروع إلى إنتاج مربى بأحجام (٨٥٠ جرام و ٤٣٠ جرام) بنكهات متعدده (مشمش ، كريز ، خوخ ، فراوله ، توت) مما يحقق اتساع القاعدة التسويقية للمشروع

بيانات الفرصة الاستثمارية وموقع إقامة النشاط:

- موقع المشروع: وفقا للبيانات المتاحة على الخريطه الاستثمارية فانه يمكن إقامة المشروع قرية كفر قرطام او قرية اشناواي بمركز سنطه بمحافظة الغربية، كما يمكن إقامة المشروع بأي محافظة أخرى تتوافر بها مقومات إنشاء المشروع.

- مساحة المشروع: وفقا للبيانات الواردة من جهات الاختصاص والمتاح على الخريطة الاستثمارية فانه يقترح إقامة المشروع على مساحة تتراوح من ٤٠٠ متر مربع الى ٤٠٠٠ متر مربع.

- أسلوب التصرف: حق انتفاع، بمتوسط تكلفة المتر المربع ١٧٥ جم /م٢ ولمساحة تتراوح من ٤٠٠ م٢ الى ٤٠٠٠ م٢ بإجمالي تكلفة ٧٠٠,٠٠٠ جم تقريبا.

أهم المؤشرات المالية للمشروع:

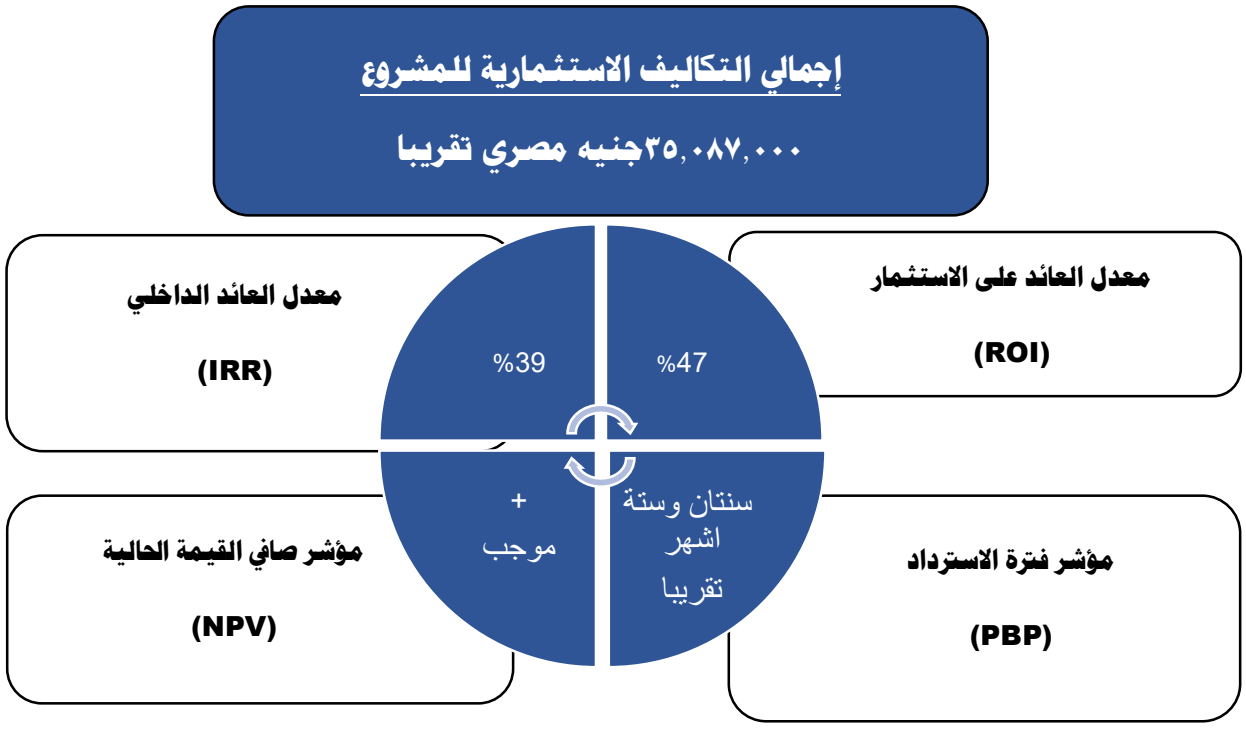

أهم نتائج دراسة الجدوى القانونية:

- طبقا لأحكام قانون الاستثمار فإن نشاط الصناعات الغذائيه من الأنشطة الخاضعة للقانون والتي تولى لها الدولة الاهتمام وتقدم لها الحوافز لتشجيعها.

- وفقا لحجم المشروع والاستثمارات المطلوبة لإقامته فإنه يفضل أن يتم تأسيس الشركة في أحد اشكال شركات الأموال ومنها الشركات المساهمة والتي تساعد على إدارة المشروع بعيدا عن حقوق ملكية الملاك كما تحقق مرونة وسهولة في التعامل مع الجهات الحكومية والتنفيذية بشكل مناسب.

- يمكن إقامة المشروع في شكل منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة مساهمة.

- طبقا لأحكام قانون الاستثمار فإن نشاط إنتاج المربى من الأنشطة الخاضعة للقانون والتي تولى لها الدولة الاهتمام وتعطي لها الحوافز لتشجيعها، وعليه يفضل للشركات التي يتم تأسيسها لهذا الغرض أن يتم تأسيسها وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للاستفادة من حوافز الاستثمار المقررة لذلك النوع من الأنشطة.

- صناعة المربى في مصر تخضع لرقابة غرفة الصناعات الغذائية (شعبة المنتجات الغذائية المتنوعة)، وهي إحدى غرف اتحاد الصناعات المصرية، وهي تتولى تمثيل مصالح الأعضاء المنتمين لها وتقديم الخدمات والدعم لقطاعات الصناعات الغذائية ومن بينها صناعات انتاج المربى بما يعمل على زيادة قدرتها التنافسية.

- نظرا لطبيعة منتجات المشروع وخصائصها الفنية وأنها تتعلق بتداول أحد منتجات الطعام التي قد تؤثر على صحة الانسان فإنه يتعين تسجيل المشروع والحصول على الموافقات اللازمة من الهيئة المصرية العامة لسلامة الغذاء طبقا لأحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩، كما يتعين الحصول على الترخيص اللازمة للمخازن والصوامع والتنكات والخزانات.

- يتعين على المشروع التسجيل بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والالتزام بالإنتاج بالمعايير القياسية وفقا للمواصفة المصرية المعتمدة للصناعات الغذائية.

- نظرا لنشاط المشروع وكونه أحد مشروعات الصناعات الغذائية فإنه يتعين على المشروع الحصول على موافقة وزارة الصحة، كما يتعين عليه استخراج الشهادات الصحية اللازمة لجميع العاملين على خطوط الإنتاج المرتبطة بالتعامل مع المواد الخام ومراحل تصنيع المنتج النهائي.

- في حالة اعتماد المشروع على بعض أصناف المواد الخام المستوردة من الخارج فإنه يتعين على المشروع استخراج بطاقة استيرادية خاصة بذلك والتسجيل بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مع ضرورة الالتزام بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسلامة الغذاء رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الحصول على ترخيص استيراد الغذاء من الخارج، وفي حالة الاتجاه للتصدير فإن المشروع يجب عليه استصدار بطاقة تصديرية محدد بها طبيعة ووصف

- المنتجات المتعامل عليها أو يقوم بالتصدير من خلال شركة وسيطة تتولى نيابة عن المشروع إجراءات التصدير والإفراج الجمركي.

- وتقدر مصروفات التأسيس واتعاب المحاماة واستخراج التراخيص وموافقات هيئة سلامة الغذاء والتسجيل بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والجهات ذات الولاية ما يقارب ٢٠٠ ألف جنيه مصري.

أهم نتائج دراسة الجدوى البيئية:

- دراسة الجدوى البيئية بأنها الدراسة التي توضح درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة عبر مراعاة قدرتها الاستيعابية أو طاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، على المدى القصير والمدى البعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تعد دراسات الجدوى البيئية إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها، وتعتبر دراسات الجدوى البيئية للمشروعات التنموية المختلفة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب دراسات الجدوى الاقتصادية التي تستهدف ضمان تحقيق المشروع لأكبر قدر ممكن من المنافع المادية من دون مراعاة لظروف البيئة وإمكاناتها والتأثيرات السلبية المحتملة لهذا المشروع أو ذاك عليها.

- يندرج المشروع بالبند رقم (١) في القائمة (أ) في الصناعات الغذائية طبقا للتصنيف البيئي لوزارة البيئة وذلك يتماشى مع الموقع محل الدراسة حيث انه يتطابق مع التصنيف البيئي للمشروع وذلك وفقا لمعايير الأمن وسلامة البيئة.

- يلتزم المشروع بأتباع إجراءات خاصة في التخلص من النفايات الصلبة والسائلة المتعلقة بالمشروع وذلك باستخدام حاويات مانعة للتسريب حيث أنه نتيجة للعمليات الصناعية، فقد تشتمل مخلفات المشروع على مواد عضوية لها القدرة على إحداث أثر خطير على سلامة المواد الغذائية نظراً لتكاثر الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض، فضلا عن كونها مصدر لتكاثر الآفات والحشرات، ويتعين على المشروع الالتزام بأحكام القانون في التخلص السليم من تلك النفايات بتسليمها لمتعهد متخصص مرخص له القيام بذلك النشاط مع الاحتفاظ بالإيصالات ومستندات التعاقد مع المتعهدين.

- يخضع المشروع لاشتراطات صحة وسلامة مهنية مشددة في ضوء تعامله مع احد منتجات الغذاء التي يتناولها الإنسان، حيث يتعين على المشروع تصميم المباني بما يمنع دخول او ايواء الآفات والحشرات والطيور والملوثات البيئية كالأدخنة والاتربة والميكروبات، مع ضرورة الالتزام بالكود المصري للمنشآت الغذائية التي تضمن توفير ارضيات من مواد غير سامة وتكون غير منفذة وغير ماصة للماء، بما يسهل تنظيفها باستمرار، وأن تكون الحوائط والاسقف من مواد عازلة للحرارة وتكون مطلية بدهانات فاتحة اللون من مواد غير ضارة بما يمنع نمو الفطريات وأن تكون قابلة للغسيل ويسهل تنظيفها ويكون تصميم المباني بأنظمة مانعة لمرور القوارض، مع ضرورة تزويد المباني بالتهوية المناسبة لمنع ارتفاع الحرارة او تكاثف البخار والاتربة والروائح وبما يعمل على التخلص الأمن للهواء الملوث، ويتعين تداول المنتجات والاصناف والمواد الخام في جميع مراحل العملية الإنتاجية باستخدام حاويات محكمة الغلق ومصنعة من خامات لا تؤثر على صحة الانسان ويسهل تنظيفها وتعقيمها باستمرار حرصا على ضمان سلامة الغذاء.

- يخضع المشروع لاشتراطات صحة وسلامة مهنية مشددة حفاظا على سلامة العاملين وضمانا لسلامة المنتج الغذائي الذي يتعامل عليه المشروع في جميع مراحل إنتاجه، بما يستوجب توفير كافة المستلزمات اللازمة واتباع المعايير المهنية في استخدامها والمتمثلة في قفازات، خوذة، فيست، واقيات اذن، نظارات وملابس وقائية، كمامات وأدوات مقاومة للحرارة.

- في ضوء ما تقدم فإنه يتضح جدوى المشروع من الناحية البيئية بشرط استيفاء الاشتراطات البيئية المطلوبة.

أهم نتائج دراسة الجدوى الاجتماعية:

- تهدف دراسة الجدوى الاجتماعية إلى تحليل المنافع والتكاليف الاجتماعية للمشروعات المختلفة بغرض اختيار المشروعات التي تحقق أقصى منفعة اجتماعية ويلاحظ في هذا الصدد أن دراسة الجدوى الاجتماعية تهتم بجوانب إضافية لم تهتم بها أي من دراسات جدوى أخرى لأنها تركز على الآثار الاجتماعية للمشروع وذلك لمساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

- تعتبر المشروعات الاستثمارية أحد الأركان الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية للدولة ووسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المطلوب تحقيقها بما ينعكس في النهاية على تحقيق معدلات رفاهية جيده للمجتمع.

- من أهم المصطلحات التي اشتملت على الدور الاجتماعي للمنشآت هو (المسئولية الاجتماعية للشركات) أو ما يعرف بالإنجليزية (Corporate Social Responsibility) وتختصر ب (CSR)، وقد عرفت المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية هذا المصطلح كالاتي: -

"المسئولية الاجتماعية هي مسئولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين، والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدي المؤسسة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو إدراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الإنسان والمستهلك سواء في أنشطتها التشغيلية أو في وضعها لاستراتيجيتها"

- يشير تعريف المفهوم إلى مسئولية المنشآت تجاه المجتمع المحيط بها ودورها في تنمية وتطوير المجتمع والبيئة، ويتضح من دراسة الأثر الاجتماعي للمشروع ما يلي: -

– يساعد المشروع على خلق فرص عمل جديده، ويساعد في تشغيل نوعيات مختلفة من العمالة بشكل مباشر من خلال العمل في المشروع نفسه، وبشكل غير مباشر من خلال سلاسل الإمداد والتوزيع التي يتعامل معها المشروع، حيث يوفر حوالي (٢٢) فرصة عمل مباشرة، وكذا فرص عمل غير مباشرة.
– يساعد المشروع على خفض مستوى البطالة وخاصة للفئات من العمالة غير المتعلمة والتي يحتاج إليها المشروع ويوفر لها مستوى دخل يحقق لها حياة كريمة، ويجعلها منتجة للمجتمع.
– المشروع يساهم في البرنامج القومي للإحلال محل الواردات بما يعود بالنفع على المجتمع بالاعتماد على التصنيع المحلي وتوفير العملة الصعبة وتوطين الصناعة.
– المشروع يساهم في تطوير وتنمية البيئة المجتمعية المحيطة نتيجة الخدمات غير المباشرة التي يحتاجها المشروع من تعامله مع البيئة المحيطة، والصناعات المكملة أو التي يمكن أن تتعلق بطبيعة النشاط، والتي قد تساعد في توفير مزيد من فرص العمل غير المباشرة.

- في ضوء ما تقدم فإنه يتضح جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية.

أهم نتائج دراسة الجدوى التسويقية ومحركات النمو والقوى التنافسية:

- يهدف المشروع إلى إنتاج نكهات متنوعة من المربى (مشمش – فراولة – خوخ – توت – كريز).
- يساهم المشروع في زيادة الإنتاج المحلى من المنتج وخلق فرص للتصدير.
- يساهم موقع مصر الاستراتيجي في سهولة التصدير إلى آسيا، أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.
- توافر المواد الخام يساهم في عملية الإنتاج والوصول لأكبر عدد من العملاء.
- من محركات النمو والقوة التنافسية للنشاط محل الدراسة هو توقيع مصر لعدد من اتفاقيات التجارة الدولية ومنها:-
  - اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)
  - السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)
  - اتفاقية أغادير للتجارة الحرة
  - اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي
  - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)
  - المناطق الصناعية المؤهلة (كويز)
  - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)

١- **حجم العرض**:

- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد احتلت مصر المركز رقم ١٩عالميا في تصدير منتج المربى عن عام ٢٠٢٢ حيث بلغ حجم صادرات المربى ٥٥ مليون دولار تقريبا.
- بلغ عدد الدول التي تصدر لها مصر٩٧ دولة، وبلغ حجم الصادرات لأكبر ٥ دولة في حجم الصادرات مبلغ ٣٣,٥ مليون دولار تقريبا.
- الوجهة الرئيسية لصادرات المربى من مصر في عام ٢٠٢٢ هي:

✓الولايات المتحدة الامريكيه بمبلغ ١٩مليون دولار تقريبا

✓ المملكه العربيه السعوديه بمبلغ ٥,٤ مليون دولار

✓ الامارات بمبلغ ٣,٨ مليون دولار

✓ الكويت بمبلغ ٢,٧ مليون دولار

✓كينيا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار.

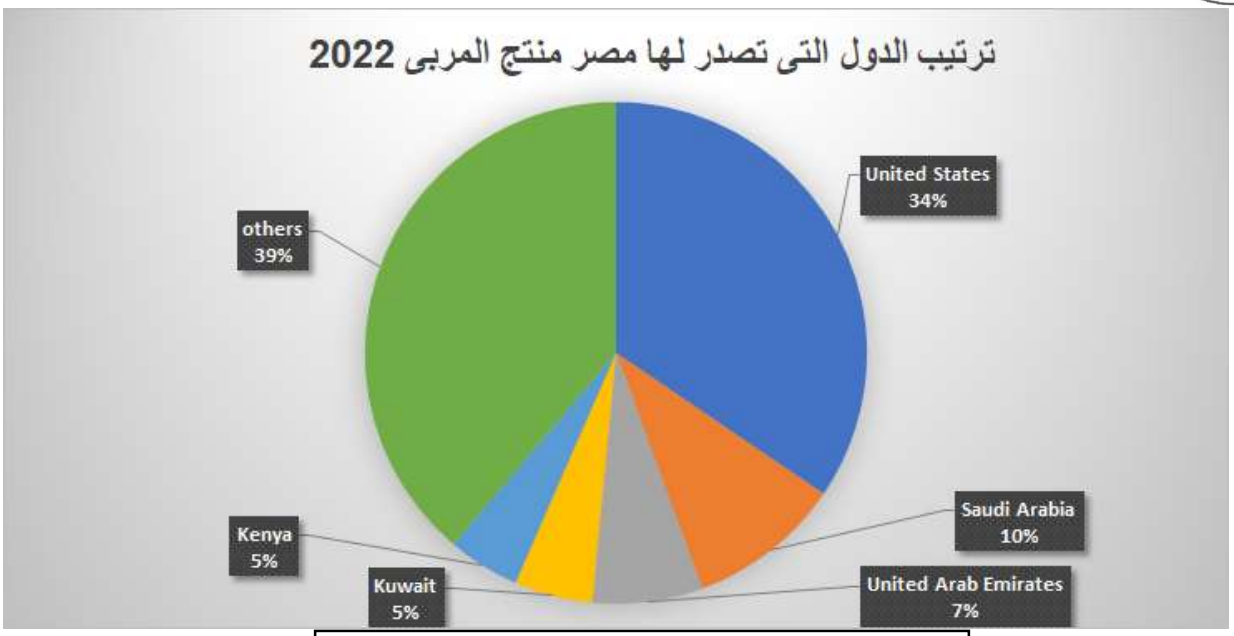

(تم إعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢)

٢- **حجم الطلب**:

- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد احتلت مصر المركز رقم ٤٢عالميا في استيراد منتج المربى عن عام ٢٠٢٢ حيث بلغ حجم الواردات ١٧,٤٤ مليون دولار تقريبا.
- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغ عدد الدول التي تستورد منها مصر ٣٠ دولة، وبلغ حجم الواردات لأكبر ٥ دولة في حجم الواردات مبلغ ١٥,٢ مليون دولار تقريبا
- يمكن ترتيب الدول التي تستورد منها مصر المربى بشكل رئيسي كالاتي:

✓ سوريا بمبلغ ٨ مليون دولار تقريبا

✓ تركيا بمبلغ ٥,٢ مليون دولار تقريبا

✓ الهند بمبلغ ٠,٧ مليون دولار تقريبا

✓ البرازيل بمبلغ ٠,٦ مليون دولار تقريبا

✓ اليونان بمبلغ ٠,٥ مليون دولار تقريبا

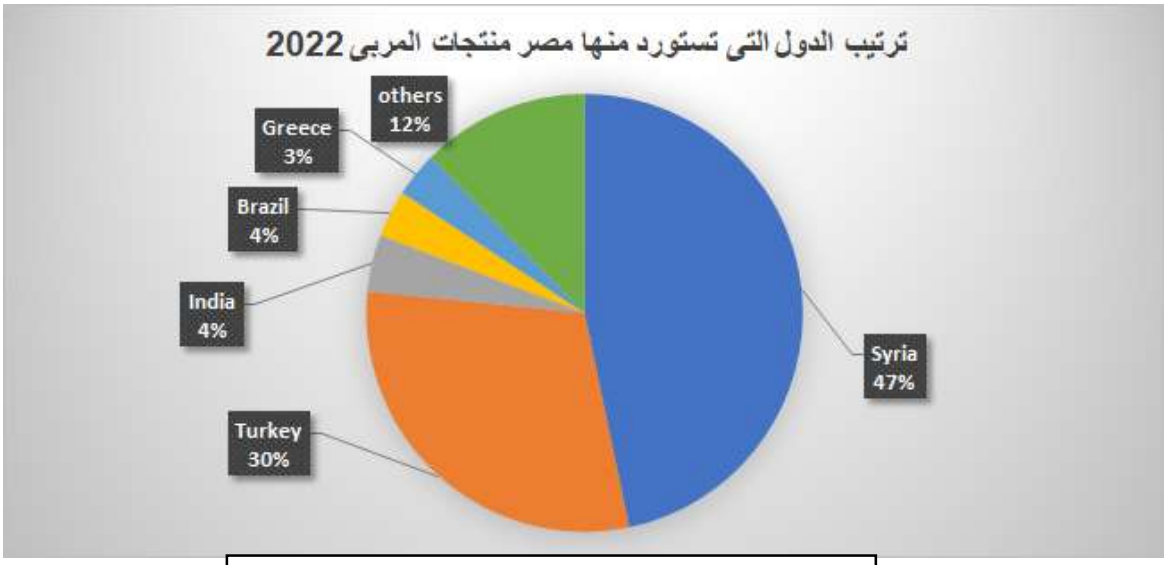

(تم إعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢)

٣- الميزان التجاري

- مما سبق عرضه يتضح بأن مصر تحقق فائض بالميزان التجاري لمنتجات المربى.

- حيث أن مصر خلال عام ٢٠٢٢ قامت بالتصدير بمبلغ٥٥ مليون دولار تقريبا، واستوردت بمبلغ١٧,٤٤ مليون دولار تقريبا ويمكن توضيح ذلك من الرسم البياني التالي: -

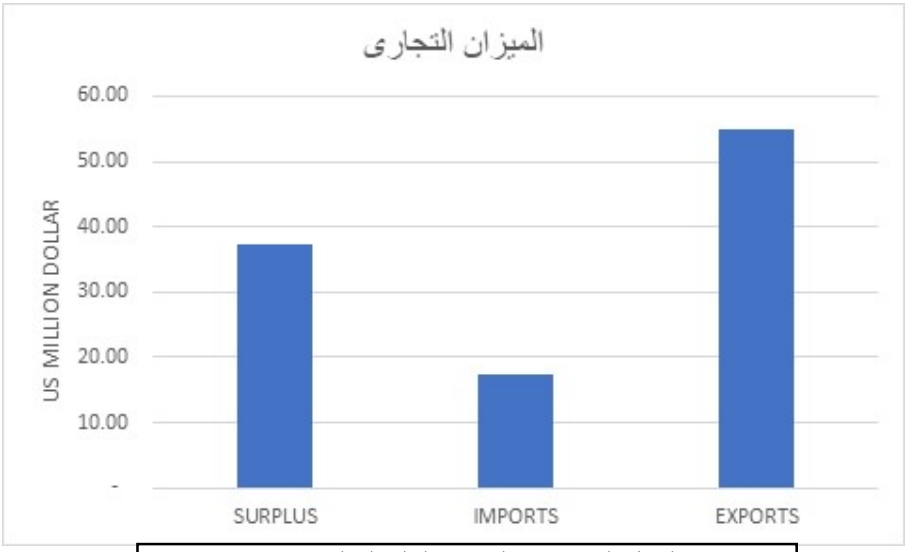

(تم إعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢)

- يتضح من الرسم البياني السابق وجود فائض محلى في منتجات المربى بمبلغ ٣٧,٤ مليون دولار تقريبا، مما يعد فرصة واعدة أمام المشروع محل الدراسة للتصدير للخارج.